

## العلمانية والدين

الحدود من وجهة النظر الغربية

<sup>١</sup> د. كارستن ويلاند

ورقة بحث قدمت في معهد الدراسات الإسلامية المعرف الحكيم المتعدد من 13 - 15 / 4 / 2004، في بيروت (لبنان).

تتابع هذه المقالة المخobiات المختلفة للعلمانية الغربية وتطورها. وتبههن بأن العلمانية بهذا المعنى لديها ثلاث عناصر جوهرية وهي أكثر من أيديولوجيا سياسية ضعيفة ولكنها متصمنة وبشكل عميق في السياق المعمي. وهذا يختلف مفهوم العلمانية الذي خبره العالم العربي. ومن خلال النص سوف نشير بشكل رئيسي إلى الإنجازات التي حققتها العلمانية الأوروبية كنتيجة لحركة التأثير.

تحت المقالة بعد استكشاف بعض الاختلافات الخاصة عن إمكانيات وجود أساس مشترك في الفلسفة والممارسة بين الفكر الإسلامي والعلمانية.

لقد حضرت هذا المقال بعض الانتقادات والجادلات التي برزت أثناء عرضه في مركز الدراسات الإسلامية والمعارف الحكيم في بيروت وحاولت أن أوضح وأفصل بعض النقاط التي نقشت. وأشكراً الخصوص لاهتمامهم الكبير ولما أحظتهم المخلصة والجادة. لقد ساهموا في حقيقة جعل هذا النقاش لأن يصبح جزءاً من حوار هام. راجياً أن تكون هذه خطوة صغيرة نحو فهم متبدلة دون تجاهل أي اختلافات في الرأي.

العنوان المعطى لعرضي قصد به "حدود العلاقات بين العلمانية والدين" من المظور الغربي. وسأركز بشكل رئيسي على العلمانية من جهة والإسلام من جهة أخرى.

هناك على الأقل عقبتان في هذا العنوان. الأولى أصبح من الصعبه يمكن إعطاء وجهة النظر الغربية حول هذه الموضع. وستواجه نفس الصعوبة على الأقل في حال وجهة النظر الإسلامية، حيث لا حدود واضحة العالم.

لقد فقدت نظرية التجديد بريقها للعديد من المفكرين الغربيين أيضاً، وطبقاً لهذه النظرية هناك غلط موحد أو أكثر للتطور، يتضمن التصنيع، تقسيم العمل، زيادة الكفاءة عن طريق تسريع الفائض عن الحاجة استناداً إلى مبدأ **Weber**، التفرد، العلمنة. و تظهر ملامح الخداثة في العديد من الدول الإسلامية بينما تصمم العلمنة شيئاً فشيئاً. ولقد دعا العديد من المفكرين كالfilosof السوري الطيب تيزيني إلى التمييز بدقة بين الخداثة والتجدد خصوصاً في إطار المسلم العربي لأن التجدد له مفهوم سلبي ويشير ردود أفعال عكسية عند الآخرين حيث يذكر بهمود الاستعمار.

وبالرغم من أن نظرية التجدد تجاوزت ذروتها في العالم الغربي، ما تزال هناك نزعة إلى اعتبار العلمنة عنصر أساس في التطور المعاصر. في هذا السياق يعرف التقدم الاجتماعي والسياسي اصطلاحاً على أنه عتق البشر من التراكيب الدينية والتقليدية السالفة التصور. المبدأ هو أن حقوق الإنسان يمكن أن تعرف دون اللجوء إلى مذاهب دينية هو جزء من هذه المدرسة.

العقبة الثانية هي في مصطلح العلمانية نفسه فهو مثير للجدل. ولإيجاد الحدود بين العلمانية والدين يجب أن نقابل مفهوم العلمانية الغربي بالمفهوم المسلم العربي.

<sup>1</sup> كارستن ويلاند باحث و محلل سياسي. يحمل شهادة دكتوراه في التاريخ. و درس العلوم السياسية والفلسفة في برلين. دوره (كارولينا الشمالية، الولايات المتحدة). وفي تيرنير، عمل كمحرر لوكالة الصحافة الألمانية (dpa) وتنقيم حالي في دمشق. شر كاتباً ومقالات مختلفة. تحدث عن العلمنة والتراث العربي، ودور الدين والسلالة.

أولاً للعلمانية مظاهر عديدة موجودة بinterpretations المختلفة في دول الغرب نفسها. بالإضافة إلى ذلك وبوضوح أكثر العلمانية لها مضامين مختلفة في الغرب وفي الشخصية العربية.

مررت العلمانية في أوروبا عبر أحل تطور طويلة نظرية، اجتماعية ، اقتصادية ، وسياسية . مع أن المؤمنين والمفكرين المسيحيين صادقوا على أن مفهوم العلمانية هو ولد حركة التصوير التي قام أيضاتها بالتدقيق في التفاسير و المبادئ الدينية ، و ارتابوا فيها علينا ، وفي بعض الأحيان خاطروا بحياتهم بواجهتهم للمؤسسة الكنيسة .

الربوية ، الاستقراء ، العقلانية ، التشكيك أصبحت ميول مفكري ذلك العصر ، مع الإيمان المفائل بتقدم الإنسان وتتطور القانون الطبيعي (على عكس التعاليم القانونية الدينية التقليدية)<sup>2</sup>. هذه التيارات الفكرية قد صدت فوق كل شيء : أنا آؤمن فقط بما أرى وبما أضع ببني، أنا لا آؤمن بالتفسيرات الدينية السابقة التصور . وإذا آمنت بالله ، فإنه سيكون مستقلاً تعريفاً عن مؤسسات الكنيسة التي هي من صنع الإنسان . أنه فكرة ناتجة عن قدراتي العقلانية .

ووفقاً لذلك، عرف الفيلسوف الألماني إمانويل كانت التصوير بأنه " خروج الإنسان من أغواء نفسه الأخلاقية الفجة " <sup>3</sup>. وعرف الإدراك بأنه استخدام المنطق دون الحاجة إلى إرشاد الآخرين . وهذا كما توقع لا يحتاج فقط إلى المنطق بل إلى الشجاعة أيضاً .

ولذلك العلمانية في الغرب هدفت أساساً إلى الحد من " تسلط القلة " الذين يفسرون كتاباً يعتبر مقدسًا، والذين يشعرون بأنهم محولون بتشكيل أجواء الناس الخاصة، الاجتماعية وكذلك الحياة السياسية . العلمانية أكثر من مجرد أيديولوجيا سياسية، مع أنها أحذثت تغيرات سياسية عميقه . إنها تجربة شخصية و قناعة وفي الوقت نفسه ، جزء من التطور الاجتماعي . وما الفصل بين الكنيسة و الدولة إلا ميزة واحدة فقط غالباً وليس دائماً ما تكون المصلحة السياسية الهاوية .

هذا الفصل كان له بوادر سياسية في مؤتمر المصالحة الدينية في اوغسبورغ 1555م وفي مؤتمر المصالحة في ويستفاليا 1648م بعد حرب طويلة دامت 30 عاماً دمرت أجزاء كبيرة من وسط أوروبا . فقدت الكاثوليكية احتكارها الروحي ، الاجتماعي والسياسي بعد إصلاح مارتن لوثر البروتستانتي . أصبحت الطائفية سبباً دائمًا للتزاوج . و من خلال مصالحة ويستفاليا ، أصبح الدين خاضعاً لتنظيمات الدولة القانونية . بكلام رمزي دُعي المحامون إلى طاولة المفاوضات، وأجبر رجال الدين أصحاب السلطة سابقاً على الرحيل . و قضى على الدعوة إلى كونية دينية واستبدادية بشكل فمائي . حيث كان لا بد من الفصل بين قانون الدولة المداخلي و الدين هدف تحقيق السلام و نظام جديد من المساواة و سيادة الدول في أوروبا .

بالرغم من ذلك بعد ويستفاليا قويت الكائنات ضمن دولها، وحظر الدين على السياسة الخارجية وأنضج فيما بعد بأنه وسيلة فعالة لمع حروب دينية أو طائفية ، مع ذلك ليس كل الحروب بشكل عام. وسوف يتطلب بعض الوقت حق يتحدى الدين بشكله العرفي والروحي من قبل السياسة الخالية . حدث هذا خلال الثورة الفرنسية في 1789م، ومهد الأرض للشكل اللاحق من العلمانية السياسية في فرنسا و حتى يومنا هذا .

وكما أسلفنا، العلمانية بالمعنى الأوروبي أكثر من الفصل بين الكنيسة والدولة (*laïcité*). ومحاذاته تخصيص الدين، وعلى نطاق أوسع ، لا تدين الناس (تردي في العقيدة الشخصية والممارسات الدينية ) وخاصة في أوروبا وبشكل متزايد في أواخر القرن الماضي<sup>4</sup> . الإلحاد كظاهرة جاهيرية هو تطور حديث جداً . هيأ له التصوير ودخل الكثير منه حيز التطبيق بعد انتشار الفكر الماركسي عن طريق ثورة أكتوبر في روسيا في 1917م، وبشكل أقوى بعد ثورات 1968م الاجتماعية في المجتمعات الغربية التي تحدت السلطات القيدية بشكلها الروحي، الاجتماعي أو السياسي.

<sup>2</sup> سعيد اركن عرف مصطلح اورثوذوكسي " هيئة سياسية تحول نفسها إلى هيئة لاهوتية "(من كلمته في المركز الثقافي الفرنسي بدمشق 13 آذار 2004) . بهذا المعنى اللاهوتي وبالتالي الأخلاقي يختلف المحتوى طبقاً للأوضاع السياسية وهذا ما حاول القانون الطبيعي أن يتغلب عليه .

<sup>3</sup> ايمانويل كنت في مقالة في Berlinische Monatszeitschrift 1784

<sup>4</sup> تيودور هافن وضع هذا التمييز خلال المقدمة " حكم الله وحكم قيسar : استكـاف الأجراء بين التيوق اضـية و العـلـمانـية " في بيـلوـسـ لـبنـانـ (١٠-٩) آيلول ٢٠٠٣

و هيمن اللا تدين في أوروبا على المهاجرين المسلمين والمسلمين الأوروبيين كالبوسنيين مثلاً.<sup>5</sup>

ومع ذلك فإن مظاهر العلمانية الثلاث - فصل الكنيسة عن الدولة ، تخصيص الدين ، اللا تدين - ليست بالضرورة ظاهرة بنفس المدى في كل الأماكن. وهنا ندخل إلى الفروقات بين الدول الغربية.

على سبيل المثال، ألمانيا الشرقية أصبحت واحدة من أكثر الأقاليم اللا دينية بنسبة 69% من الناس بدون مذهب (عام 2000).<sup>6</sup> وكذلك اللا تدين بلغ ذروة ، وبشكل متزايد في ألمانيا الغربية حيث لا يوجد فصل تام بين الكنيسة والدولة . فالدولة تجمع ضرائب الكنيسة من مدخولات الناس (طلباً لهم من أتباع الكنيسة) وتدفعها أوتوماتيكياً إلى الكنيسة . وفي أسكندنافيا هناك كنيسة بروتستانتية حكومية ، بالرغم من وجود مستوى متدني للإيمان والممارسة الدينية بين الشعب . وفي فرنسا الفصل بين الكنيسة والدولة صارم ومستمر ، حيث ويا للعار أجزاء كبيرة من الشعب هم كاثوليك حتى الصالحين في إيمانهم الشخصي .

في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة ، وخاصة خلال إدارة بوش، نشهد دوراً واضحاً ومتزايداً للدين وبروز الإيمان الشخصي في الحياة اليومية . والإشارة البلاعية إلى الله موجودة كلها في الخطاب الشعبي والسياسي . فحملة بوش التبشيرية في السياسة الداخلية والخارجية ، وطرق الحديث والجاد لمواضيع اجتماعية محددة كالشنوذ الجنسي ، الإجهاض ، السلوك الجنسي ، تعريفه البسط للخير والشر ، الخ ، نظرته الشاملة للعالم تذكر بالأصوليين الدينيين في أنحاء أخرى من العالم ، وكذلك في الإسلام . ولكن في الوقت نفسه الصلاة متعدة مثلاً في مدارس الولايات المتحدة قانوناً، والمنظمات الدينية متعددة وخاصة مستقلة عن الدولة .

الخلاف الكبير بين أوروبا وأمريكا حدث على الأرجح تاريخياً في القرن الثامن عشر . فالدين للمستوطنين الأوائل ومؤسسى الولايات المتحدة لعب دوره كنوع من " التحرر الالاهوي " . وساعد كمؤسس روحى أثناء عملية البناء الصعبة للأمة الجديدة . في هذه النقطة اعتبر قوة تحريرية . وفي المقابل الأوروبيون اعتبروا الدين وبشكل متزايد على أنه جزء من مؤسسة سياسية مستبدة . لم يهربوا منها بالهجرة (بدينهم) ولكن بتحررهم (من الدين) .

تظهر هذه الأمثلة أن التفسيرات العلمية لعناصر العلمانية الثلاث في الغرب مختلفة إلى حد كبير . فهي موجودة بتركيب مختلف مما يدل على مرونة مصطلح العلمانية وهذا بالتالي يجعل من الصعوبة في نهاية الأمر تحديد أي دولة هي علمانية حقيقة من غير العلمانية . إن الأمر منوط بتحديد أي من مكونات العلمانية الثلاث هو الأبرز . على الرغم من الاختلافات والمرنة في الغرب هناك قاسم مشترك : الخبرة الثقافية ، الحركة الفكرية والاجتماعية مع تزامن و تلازم تطورات الديموقراطية التحريرية ، سيادة القانون ، حريات الأفراد ، وحقوق الإنسان عامة مستقلة عن الإيمان الشخصي أو المذهب .

في المقابل، العلمانية في العالم العربي كانت شيئاً مختلفاً تماماً. القيم التي تحملها القوى الغربية في دولها، طبقت بقسوة في مستعمراتها، وبناء عليه ، فالعديد من الأفكار العقلانية أصبحت عناوين فاسدة ودلت على مفهوم سيء منه ذلك الحين فقط لأنها أتت من الغرب . بالنسبة للكثير من المسلمين اليوم أصبحت العلمانية مفهوماً مضاداً للدين بشكل هائل . مع أنه وكمارأينا - في مختلف تفسيراتها الغربية - العلمانية لا تعنى بالضرورة الإلحاد، حتى لو فسحت له المجال . العلمانية بهذا المعنى كانت في الأساس أداة لتحدي " تسلط القلة " الذين يدعون تفسير " كلمة الله " ولذلك يتحكمون الشؤون الاجتماعية والسياسية أيضاً .

على أي حال العلمانية كما خبرها الكثير من العرب . هي استبدال استبدال آخر . العلمانية كأيديولوجيا مستوردة فرضت بشكل مشوه على مجتمعات مختلفة تماماً في تجربتها . فقد أنت متألماً من الإمبريالية ، وفيما بعد مع الفاشية من قبل النخبة الخلية المدعومة من الغرب ، بالتزامن مع هيمنة الدولة على الدين، التضليل الثقافي ، وغالباً انتهاك حقوق الإنسان والحريات الشخصية . إنه برنامج سياسي ل معظم النخبة المتعلمين في الغرب الإمامك بالسلطة وإضفاء الصفة الشرعية على حكمهم دون الالتزام بالأسس الفكرية والمجتمعية للعلمانية الغربية غالباً.

وهكذا انحدرت العلمانية إلى معانٍ سياسية وأيديولوجية ضعيفة بمظهر كاذب . هذا يوضح مثلاً لم تم استبدال العلمانية بسهولة في العراق بالمبادئ الإسلامية : حالاً شعر صدام حسين بحاجته إلى دعم أكثر من علماء السنة والجمahir بعد حرب الخليج الأولى عام 1991 م .

<sup>5</sup> راجع كارستن زيلاند : Nationalstaat wider Willen Die Politisierung von Ethnien und die Ethnisierung der Politik. New York 2000. p.260ff

<sup>6</sup> "كارل شميدت خلال مناظرة " حكم الله وحكم قيسar : استكشف الاخوة بين التيوفراتية والعلمانية ". في بيلوس لبنان 10-9 2003 . كانت مصادر كنيسة ألمان إنتر وستنتية (EKD) وكذلك مؤتمر لاسفقة الكاثوليك الألمان .

تحول و بسرعة من "العلمانية البعلية" إلى "الإسلام". من الصعب التصور أن مثل هذا التحول ممكن في ضوابط الغرب العلمانية. الخطر هنا يكمن في حقيقة أن لا الخيار الأول علماني حقيقي ولا الخيار الثاني إسلامي حقيقي.

و استناداً إلى هذه الخلفية يمكننا التحدث عن العلمانية المضمنة في الغرب كمفهوم ثالث بالتناغم مع الطبعات الفكرية والاجتماعية والأخلاقية وفي العالم العربي في المقابل، نشهد شكلاً من العلمانية المترافق.

لذلك عندما تتحدث عن العلاقة بين الدين والعلمانية، يجب أن تكون حذرين من استعمال مفاهيم مبسطة بغرض تعزيز آراء متصورة مسبقاً. لقد أصبح من الواضح بأن العلمانية الغربية هي مصطلح معقد يظهر قدرها من المرونة تجاه محتوياته، وحتى تجاه الدين.

من وجهة النظر الغربية، هذا الشكل من العلمانية سير أغواراً جديدة أيضاً في الفلسفة الأخلاقية تجاوزت التعاليم الدينية. أحد هذه الإنجازات هو مفهوم جديد للتسامح. صحيح أن المفهوم الإسلامي للتسامح يتغير غوذجاً رائعاً على مر العصور. في المقابل للممارسة المسيحية، فعلى سبيل المثال ظهر القادة السياسيون المسلمين قدرًا كبيراً من التسامح مع الرعایا من مختلف العقائد، كما نعلم من التركيبة الداخلية للإمبراطورية العثمانية أو حتى من خلال ممارسات صلاح الدين في أورشليم / القدس بعد هزيمته للصلبيين المسيحيين.

من ناحية أخرى المفهوم الإسلامي للتسامح لا يعطي غير المسلم نفس القدر من المساواة. إنه نوع من سياسة التسامح الديني أكثر منه تسامحاً. وهذا موضح في مصطلح النهي ومارسته السياسية. المسيحي أو اليهودي هو ذمي، أي هو شخص منع أكبر قدر من الحماية القانونية، المجتمعية، الاقتصادية والسياسية. ولكنه في نظام الحكم الإسلامي لا يتمتع بمساواة كاملة، وفوق كل ذلك ليس له مرتبة أخلاقية مساوية. إلا لماذا يجب على الرجل أن يتحول إلى الإسلام إذا أراد أن يتزوج من امرأة مسلمة؟ وبيانات أخرى أيضاً: غير المسلمين تحت حكم المسلمين، غالباً وليس دائماً، يجب أن يدفعوا ضريبة أعلى من المسلمين (مثلاً، في أيام الإمبراطورية العثمانية في عهود بعض الحكام المسلمين في الهند... الخ). وأكثر من ذلك في الأقطار الإسلامية حتى يومنا هذا لا يمكن لغير المسلم أن يصبح رئيساً للدولة، ولا حتى في دول "علمانية" رسماً كسوريا. وبكلام مثالي إذا كان المسلمين هم الأكثريّة في دولة، فإن الدولة يجب أن تكون إسلامية.

التسامح الإسلامي يضع شروطاً معيارية مسبقة: الذي يجب أن يكون من أحد الأديان الرئيسية المعرفة، على الأقل استناداً إلى التفاصير الإسلامية السائدة، لا مكان اجتماعياً، أخلاقياً وقانونياً للمشركون أو للملحدين. ثانياً، الذي يجب أن يكون "تقيناً" ويشير "أعماله الصالحة".<sup>7</sup> ولكن من يجدد صلاح أعماله؟ بالطبع، الجواب هو الإطار الإسلامي. وهذا يترك مجالاً للاختلاف تبعاً للظروف السياسية ويتراافق معه خطر إساءة المعاملة. ومرة أخرى هؤلاء الذين يفسرون كلام القرآن يقررون ما يعني الإسلام في سياق الكلام وفي وقت معين. وخاصة في التاريخ المعاصر، حيث أصبح المجال محدوداً للمعارضة.

من خلال حركة التسويير وشكل العلمانية الأوروبي نشأت نسخة جديدة من التسامح – ومن وجهة النظر الغربية – تغيرت لأول مرة على السبق الإسلامي في شكل التسامح المحرض دينياً أو سياسة التسامح الديني. النسخة الأوروبية تأتي مع ديموقратية تحريرية وعربية، دون إملاء شروط معيارية مسبقة وافتراضات استنتاجية.

ال المسلمين (في حال المواطنة) نالوا مراتب متساوية اجتماعية ، سياسياً وأخلاقياً في دول كانت مسيحية والآن تُعَيَّنُ عليها العلامة بدرجات متفاوتة.<sup>8</sup> الناس أقل تقيداً بدينه وبالمفهوم الشمولي المسبق للـ"الصالح" منهم بسلوكهم و بمفهوم أكثر اعتدالاً للـ"الحق".<sup>9</sup> و ضمن هذا الإطار الأوسع يمكن أن يعيشوا طبقاً لمفهومهم للصلاح وعلى هذا التحلي لا تزداد مواصفات استنتاجية محرضة دينياً للزوج، رئيس الدولة أو غيره.

بالطبع المحامين والمعادين للمسلمين موجودين في الدول الغربية واكتسبوا زخماً جديداً بعد 11 سبتمبر 2001. لكن هذه ظواهر منفصلة عن الأفكار الأساسية للمجتمعات، في تطبيق القانون، والنظم السياسية (كما أن هجمات 11 سبتمبر نفسها اعتبرت أعمالاً لا إسلامية من قبل الكثير من المسلمين).

الكثير من المسلمين لن يقبلوا التشكك في مفهوم التسامح الإسلامي لأنهم يعتبرونه ركناً أساسياً من معتقدهم الإسلامي. وفي ظل هذا النموذج يصعب الوصول إلى استنتاجات عامة. ولكن بعض المسلمين سلموا على الأقل بالطرق إلى هذه المسألة من الجانب العملي إذا لم يرد

<sup>7</sup> أبو الحسن بن أبي صدر: حقوق الإنسان في الإسلام. (دار المعرفة العربية). غير مورخ ص 24. Ethnizität und Islam: Differenzierung und Integration muslimischer Bevölkerungsgruppen. Gelsenkirchen 1984.

p. 19.

<sup>8</sup> انظر أيضاً جيرهارد شفيizer: Syrien: Religion und Politik im Nahen Osten. Stuttgart 1998. p.73. "من الملفت للنظر في اللغة العربية، كلمة الحق تعني الحقيقة (قيس) والتصحيح الصحيح (إيجابياً). أجريناها في الوقت نفسه، لأنها في النظر الإسلامي لا اختلاف بينهما."

أحد التطرق إلى مسألة المساواة الأخلاقية ككل، أخذين بالاعتبار التبعات الاجتماعية والسياسية التي يتضمنها مصطلح الذمي. وطبقاً لأفواهم فإن هذه الفكرة هي وليدة العصور ما قبل الحديثة حيث مصطلحات دول الأمة، المواثنة لم يكن لها وجود. وبمحسوم فأنه من الممكن تقييم مصطلح الذمي وكيفه بما يتناسب مع الظروف الحديثة.

من ناحية قد يجادل أحدهم بأنه من الصعب ورعاً ليس مهمماً على الإطلاق الحكم فيما إذا قابل الشخص الشخص الآخر بنفس السوية الأخلاقية طالما لا يعني أحد من آية أضرار في الحياة. فإن هذا سيكون متكاملاً مع المفهوم العتيد للصواب. ومن ناحية أخرى يصل المرء إلى محصلة مفادها بأنه لا يمكن القيام بتغييرات عملية على مصطلح الذمي دون انتهاك المبادئ أو التعاليم الإسلامية. وهذا على آية حال هو حوار إسلامي داخلي.

وبالنظر إلى فكرة التسامح الغربية التي بُرِزَت خلال ثورة التصوير، هنالك تصوير لطيف للكاتب الألماني المعروف غوتلِدْ إفرايم ليسيغ، صورها في كتابه "ناتان الحكيم" الذي كتبه عام 1779<sup>10</sup>.

ناتان هو يهودي يعيش في الشرق الأوسط في أيام الصليبيين العنيفة. تبني طفلة مسيحية يقية وكونه مستشاراً للسلطان المسلم صلاح الدين. سائله صلاح الدين يوماً أي الأديان هو الأفضل. شكك صلاح الدين وطلب النصيحة حيث أنه يحكم بذلك لا يكفي فيه اليهود والمسيحيون وال المسلمين عن قتال بعضهم بعضاً.

لذلك يروي ناتان لصلاح الدين أمثلة الخاتم: هنالك خاتم ملون وثمين وتقليدياً كانت تتناقله الأسرة من الأب إلى أقرب ابن إلى قوله واستمر الأمر هكذا لأجيال. وفي يوم كان لأب ثلاثة أبناء. وكان يجهنم جيئاً بالقدر نفسه. وفي لحظة يأس يذهب إلى الصانع ويطلب أن يصنع له نسختين من الخاتم. يصنع الصانع نسختين مطابقتين للخاتم وشعر الأب عندها بالارتياح. وقبل أن يموت بوقت قصير طلب كل أبن من أبياته إلى فراشه على حدة. وبعد موته اكتشف الأبناء أن كل واحد منهم معه خاتم. وبدأ القتال بينهم حول من سيكون سيد المنزل. وحيث أنهم لم يجدوا حلاً جنوا إلى لقاضي. وحكم وبالتالي: إنه من المستحيل معرفة الخاتم الأصلي فالثلاثة هي نفسها. والطريقة الوحيدة لمعرفة الشخص الأفضل ومن يحمل الخاتم الحقيقي هي رؤية من يتصرف بأفضل سلوك في الحياة، و من هو أكثر أخلاقياً و يظهر تسامحاً مع الآخرين. لا أحد مؤهل ليكون "أفضل شخص" وسيد البيت سلفاً، فقط بسبب حيازته الخاتم. المستقبل فقط وسلوكي الشخص سوف يظهر الفارق.

بالطبع رمز ليسيغ بالخواتم الثلاثة للأديان الثلاثة الرئيسية الموجودة في الشرق الأوسط. واليوم في سياق العلمانية الغربية المعاصرة يمكن أن نضيف بأنه حتى الذي لا يملك خاتماً يجب أن يمنح الفرصة ذاتها لبيت بأنه أخلاقياً شخص صالح، وأن يمنح نفس المرتبة الأخلاقية والاحترام. هناك اعتراض شائع واحد من جانب الأديان الراسخة، بما فيها الإسلام، ألا وهو في أوروبا هناك بالضرورة أخلاقيات أقل بسبب قلة الدين. وحقيقة أن مصطلح العلماني يلزم نفسه بمقاطعة أساسية محددة دون فرض "مفهوم غليظ" للصلاح لا يعني بأن كل شيء مباح. وإن لانزلقت كل دول الغرب العلمانية إلى دوامة الاقتتال المتبدال حسب هويس (حيث أن الشر يهيمن على الطبيعة البشرية). وعلى سبيل المثال حين تطرق إلى الجريمة فإن الأسباب تقع بشكل رئيسي خارج الرابع العلماني الديني. وإن فلماذا معدلات الجريمة في الولايات المتحدة أعلى بكثير حيث الإيمان الشخصي و الدين يلعبان دوراً أقوى في المجتمع منها في أقطار أوروبية معينة، حيث السلوك الأخلاقي ينحدر بشكل متزايد من مصادر لا دينية؟

هنالك مبادئ أساسية وقيم إنسانية موجودة في التفاعل الإنساني في كل المجتمعات مستقلة عن وصفات دينية محددة

وهذا ليس جزءاً فقط من حكمـة شائعة بين معتقلي التسامح، بل إنها جزء من فـجـة فـلـسـفـيـ أـخـلـاقـيـ<sup>11</sup>. على سبيل المثال طريقة وصف كانت للطبيعة البشرية، تجدر العقلانية وتجدر الواجب الأخلاقي. ويدوـيـاـ تـقـرـبـ منـ المـفـهـومـ الإـسـلـامـيـ الفـطـرـةـ، الطـبـيـعـةـ الـبـشـرـيـةـ الـيـةـ خـلـقـهـاـ اللهـ – وـاـنـ لمـ تـكـنـ بـالـعـنـىـ الـحـقـيقـيـ – هيـ نـفـسـهـاـ عـلـىـ آـيـ حـالـ.<sup>12</sup>

<sup>10</sup> غوتلِدْ إفرايم ليسيغ: *ناتان الحكيم*. شتوتغارت 1987 (أصل 1779)

<sup>11</sup> بالرغم أن الجدل حول نسبة الأخلاق هو خلاف كبير بين فلسفة العصر الحديث، الأسرار ماكتابات مثلًا في كتابه بعد الفضيلة (نوتردام 1981) وبين عدم توافقية الأسس الأخلاقية والبنية المحيطة بالدرجة الأولى، في حين اتباع المذهب الكاثوليكي الجدّ مثل جون راولز مقتبس بالجذور المشتركة وبالآخرية

<sup>12</sup> عزـاتـيـ يـعـتـدـ جـانـ كـاتـبـ منـ بـيـنـ كـلـ الـفـلـاسـفـةـ الغـرـبـيـنـ اـقـرـبـ إـلـىـ الـفـضـرـةـ وـنـكـ عـزـاتـيـ فـانـ يـكـسـ الـاخـلـافـ الصـغـيرـ (عزـاتـيـ الـإـسـلـامـ وـالـقـانـونـ الـطـبـعـيـ، لـكـ 2002 صـ 96ـ 105ـ 106ـ 110)

يقدم كانت حجة مقنعة على أن العلمانية والحركة الإنسانية لا تعني بالضرورة نسية علم الأخلاق أو حتى نهاية الأخلاق، كما ادعى الكثير من الدارسين المسلمين. فلليسان التزامات أخلاقية معينة غير قابلة للجدل ومعرفة فقط من خلال منطقه الخاص.<sup>13</sup> ومن منظور مغاير حاول مفكرون مسلمون مثل أمير علي إظهار تواافقية الإسلام مع حركة التسوير الغربية الحديثة.<sup>14</sup>، و طرحت قدماً مشاريع مشابهة من قبل مفكرين مسلمين معاصرین أيضاً كالمؤرخ الإيراني هاشم آغادشیری ، الذي اقترح حركة إنسانية إسلامية "بروتستانتية إسلامية" ( وحكم عليه بالإعدام في نوفمبر 2002 ).<sup>15</sup>

وهكذا بعيداً عن الحدود نجد بعض القوا سـمـ المـشـرـكـةـ . على مـسـتـوـىـ الثـقـافـةـ عـلـىـ الأـقـلـ فـإـذـاـ أدـتـ الـطـرـقـ الـمـنـهـجـيـ الـمـخـلـفـةـ إـلـىـ نـفـسـ الـبـادـيـ الأـسـاسـيـ لـلـطـبـيـعـةـ الـبـشـرـيـ وـ الـقـيـمـ الـأـخـلـاقـيـ تـقـرـيـباـ، فـإـنـ النـتـيـجـةـ هـيـ الـتيـ قـمـنـاـ . إـذـاـ اـعـتـقـدـ أـتـابـعـ الـحـرـكـةـ الـإـنـسـانـيـ بـأـنـ الـكـائـنـ الـبـشـرـيـ هـوـ أـعـلـىـ نـقـطـةـ بـدـاـيـةـ مـكـنـةـ ، فـالـقـيـمـ الـعـلـىـ وـ كـذـلـكـ الـمـثـلـ الـأـخـلـاقـيـ، وـ الـمـسـلـمـونـ يـعـقـدـونـ بـالـشـلـ بـالـنـسـبـةـ لـلـهـ، فـكـلـاـهـاـ بـالـخـصـلـةـ ، يـطـورـ مـوـاـقـفـ أـخـلـاقـيـةـ وـ مـبـادـيـ سـلـوكـيـةـ فـيـ الـجـمـعـ مـتـقـارـبـةـ جـداـ (ـ كـالـرـاهـةـ ، الـاحـتـرـامـ، إـدـانـةـ الـقـلـ، السـرـقةـ ، الـكـذـبـ الخـ) ، فـأـيـنـ هـيـ الـمـشـكـلـةـ ؟<sup>16</sup> فإذا قبلنا الرأي القائل بأن المساهمة العامة للقيم الإنسانية لا يمكن أن توجد دون الحاجة إلى الممارسات الدينية ، الطقوس والمعتقدات ، فيجب أن نواجه السؤال التالي للتطبيق الاجتماعي بالقوة لهذه القيم. هل هذا أكثر فاعلية إذا تم في مجتمع مع أو بلا دين ، وإذا كان هناك اختلاف مطلقاً ، وإن وجد فمع أي دين؟ هنا نصل إلى مفترق طرق حيث تختلف الآراء بكل تأكيد.

العلماني الذي يجادل بأن الأخلاقية والأخلاق موجودة دون الحاجة إلى الدين، والمتدين يتعزز إلى الإصرار بأن وجود الأخلاق مستحب بدون الدين.

وهذا لن يحدث مشكلة إذا بقي الأمر مسألة رأي شخصي ونمط حياة. كلنا وجهاً النظر قد تكونان قريبتان جداً من بعضهما في الجوهر. ومع ذلك تبرز المشكلة عندما نصل إلى تشكيل المؤسسات الاجتماعية والسياسية ، وعندما نصل إلى دمج المجتمع وتسييس عقيدة الفرد.<sup>17</sup> الجدل الشائع عموماً عن الاختلاف بين الإسلام والعالم الغربي هو أنه لا يمكن فصل الدين عن السياسة في الإسلام.<sup>18</sup> فمحمد لم يكن نبياً فقط بل كان أيضاً زعيمًا حاول التغلب على الفتنوية بتشكيل محيط سياسي جديد طبقاً لأفكاره الدينية. في المقابل كان المسيح شخصية معارضة تحت سلطة الرومان. فمنذ البداية خير اليهود والمسيحيون هذه الازدواجية بين الدولة والدين.<sup>19</sup> فالكنيسة المسيحية في أوروبا أظهرت نفسها على أنها ترتيب هرمي مغلق وفي أغلب الأحيان كمؤسسة وحشية ، والتي لا نظير لها في الإسلام. لكن بعد حركة التسوير ، الثورة الفرنكية و انبعاث القومية الحديثة ، فإن الفصل بين التعليم الدينية والإجراءات العالمية أصبح مبرراً. الديموقراطية التحريرية ببساطة لا يمكنها ولا تتوافق مع قيم دينية . إنها وسيلة محايد بين الناس من مختلف المذاهب (ولا يعني هذا أن تكون حيادية نحو انتهاك القيم الإنسانية الأساسية) . فالدولة يجب أن تكون علمانية على نحو صارم مهدف حماية الحرية وأمن المؤمنين وغير المؤمنين ، من المؤمنين المتطرفين والمواطنين الحياديين ، من الأغلبية والأقليات. وهذا ليس له علاقة بالتخلي عن العدالة والحقيقة. عالم اجتماع ألماني وصف إلغاء أي أيديولوجيا بأنه "المراحل الأخيرة للعلمانية" في الدولة الحديثة.<sup>20</sup>

على هذه الخلفية يبرز السؤال حول إمكانية الديموقراطية في السياق الإسلامي. هذا نقاش يطول ولا يمكن التوسيع فيه هنا. المشكلة تكمن في المقام الأول في مسألة الشرعية والتشريع. في الرأي الغربي فإنها تأتي من إرادة الشعب صاحب السيادة المشكلة عن طريق الانتخابات. وفي

<sup>13</sup> القاسم المشترك الأصغر وفي الوقت نفسه الرابط الأقوى بين مختلف المذاهب الأخلاقية الثقافية، هو الزامية كانت القاعدة " تصرف طبقاً للحكمة طالما تستطيع و ستتصبح قانوناً عاماً " في كتابه ما وراء الأخلاق (1797).

<sup>14</sup> عزاتي ص 179.

<sup>15</sup> آغادشیری : "نحن أخطئنا الإنسانية الإسلامية" في 2002. وهاجم أيضاً المؤسسة الدينية الإيرانية وإمتيازاتها. <sup>16</sup> يشكل مشابه إضفاء الصفة البشرية على ظروف العمل للبروليتاريا نشأ في المانيا على يد الماركسيين وحركة العمل المارقة الرئيسية. ومن قبل أرباب عمل كاثوليكي محافظين جداً اتبعوا المبدأ الاجتماعي الكاثوليكي (مجتمعي كاثوليكي). الكثير من الملتزمين الإسلاميين اليوم يعتبرون أنفسهم ديموقراطيين اجتماعياً فيما يتعلق بالمواقف الاقتصادية (مثل إحسان ستقر، رجل أعمال سوري وعضو سابق في البرلمان في مقابلة مع الكاتب في دمشق في 16 آذار 2004 ) هناك اختلاف صغير في المصلحة العملية لهذه المناхи. ويمكن حتى أن تندمج.

<sup>17</sup> من بين الآخرين، بيernhard Louisen تبني هذا الرأي في : لغة الإسلام السياسية، شيكاغو لندن 1988. كذلك الكثير من المنكريين الإسلاميين متقطعين بوحدة المسلمين.

<sup>18</sup> انظر أيضاً بيernhard Louisen : تعدد هويات الشرق الأوسط، لندن 1998 ، ص 27.

<sup>19</sup> ولغانغ سوفسكي : "Weder Kopftuch noch Kreuz" . 18 آذار 2004 . انتقد ألمانيا لعدم بنوغها هذه المراحلة بعد وبتها ما تزال

راسخة جداً في التقليد والشتراكية الدوامة.

الرأي الإسلامي ، أعلى مصدر للشرعية والسيادة هو الله و استناداً لهذا الرأي القوانين لا يمكن أن تكون بالكامل من صنع البشر . بل يجب أن تشق من مصدر أعلى.

من وجهة النظر الغربية ، هناك مواجهة مفتوحة : القلة التي فسرت هذه القوانين للناس كسبت تأثيراً سياسياً حاسماً و حتى خولوا تولي السلطة بأنفسهم دون أي تشريع سياسي. وإذا قيض للإجراءات أن تكون ديمقراطية ، فيمكن أن تكون ديمقراطية فقط من هذه النقطة تبريراً و المواجهة نشهدها في إيران اليوم.

هذا النوع من الترتيب يضيق الخيارات السياسية ، و يركب العديد من التعاليم ما قبل السياسية في الجو العام والخاص باسم الدين و التقاليد ، والتي لن يقبلها مناصرو الديمقراطية والعلمانية الغربية . و قد يشير البعض الآخر إلى حقيقة ، أنه حتى تلك التعاليم ما قبل السياسية ، كالحجاب و تفسيرات أخرى عديدة ، هي جدلية بين المسلمين أنفسهم .

فالتفاصيل المعارضة للشرعية في القرآن أُسكتت من قبل السلطة السياسية ، التي تستمد شرعيتها من "صدق" تفسير هذه القوانين .  
فالدوغماتية السياسية تغلي السياسات العقائدية والعكس بالعكس.<sup>20</sup>

وحيث أن للإسلاميين مطالب أكثر إلحاها وأعلى من أي مدى يمكن أن تتحمّل السياسات و المجتمع ، قد يجدون صعوبة في القبول بتصويت يزكيهم عن السلطة . وهذا السبب فإن النقاد المسلمين العرب ، أمثال صادق جلال العظم ، أشار إلى : "الإسلاميون هم دائماً مع الديمقراطية عندما يعلمون أن الأغلبية تساندهم ، ضد الديمقراطية عندما يخشون خسارة الانتخابات"<sup>21</sup>

ويبحث آخرون عن "طريقة ثالثة" ويشددون على الأوجه الديمقراطية في النموذج الإسلامي . فمصطلاح الشورى يعني مجلس استشاري ، ذكر غالباً كجسر محتمل بين المفاهيم الغربية والإسلامية للمشاركة . بعض الدارسين المسلمين يرى بأنه منذ انقضاء عهد الأنبياء ، لم يعد دمج الدين بالدولة أمراً شرعاً . فديمقراطية المجلس و العقد الاجتماعي يجب أن تأخذ مكاناً.<sup>22</sup>

هناك خلافات هامة بين تصورات السنة والشيعة للنظام السياسي ، وآراء جدلية فيما بينهم ، ولذلك العديد من الاختلافات ممكنة وقابلة للتحقق . و بشكل عام تبقى قضية الشرعية (النهائية) قضية مثيرة للجدل من وجهة النظر العلمانية .

إن القارب بين العلمانية الغربية والأفكار الإسلامية قد يكون ممكناً ، من ناحية أخرى ، عن طريق العقاب على أساس أطروحة الوحدة في الإسلام . الدارس الألماني ديتريش يونغ ، على سبيل المثال يرى أن وحدة السياسة والدين في الإسلام هي أسطورة .<sup>23</sup>

وهذا ليس رأياً غريباً فقط ، بل إن دارسين إسلاميين يعبرون عن هذا المدى .

على سبيل المثال كتب إقبال أحمد : "أن دمج الدين والسلطة السياسية كان وسيبقى مثالياً في تقاليد المسلم ."<sup>24</sup>

وطبقاً ليونغ ، لم يكن محمد رجل دولة بالمعنى الحديث لأنه لم تكن هناك بني دولة حديثة . كان أقرب إلى "حكم" تقليدي في مجتمع عربي تقليدي جداً . ولم يعط القرآن تلميحات مفصلة عن كيفية إنشاء نظام سياسي . لكن الأكثر أهمية ، الممارسة السياسية للحكومات المسلمة أعطت صورة مغايرة للسياسة والدين ، من عهود الإمبراطوريات السنوية القديمة إلى الحقبة الحديثة حيث رسم المصطلح الغربي دول الأمة نفسه في كل العالم الإسلامي . وحتى التراكيب الاصطلاحية لحالة الدولة الإيرانية مبنية على حكم القانون ، وهي شبيهة بstitution الجمهورية الفرنسية الخامسة . ناهيك عن ذكر العديد من الدول - في بعض الأحيان أكثر علمانية ، وفي أحيان أخرى محافظة أكثر - من الدول السنوية في الشرق الأوسط والمغرب .

كتب يونغ إن النخبة السياسية في هذه الدول تستخدم الإسلام لإضفاء الشرعية على سلطتهم . ففي الأردن والمغرب مثلاً لإضفاء الشرعية على السلالة الملكية الحاكمة ، وذلك لافتقارهم لأنشئ الشكل الشرعية السياسية . وهذا المعنى للفكرة الإسلامية عن وحدة السياسة والدين نجد بأنها هي نفسها مفهوم حديث من القرن العشرين ، و نتيجة لذلك كان رد الفعل جوهرياً لهذه التأثيرات بعد دخول الأفكار الغربية و عناصر الحديث إلى العالم الإسلامي . ضمن آخرين ، نشر جمال الدين الأفغاني رأيه بأن مركز الإسلام ينبع من الدين إلى الحضارة . ولكن فكرة

<sup>20</sup> المثال الجدي الأشهر هو على الأرجح هو المنازرة حول التعليم للاهوتي الإسلامي المتحرر ناصر حامد أبو زيد ، الذي أضطر إلى الهروب من مصر ويعيش في المنفى في هولندا.

<sup>21</sup> مقابلة مع الكاتب في دمشق 4 نيسان 2003.

<sup>22</sup> يسار نوري أوزترك : "Die Zeit nach dem Propheten" . 2003/09 .

<sup>23</sup> ديتريش يونغ : "Religion und Politik in der islamischen Welt" , in: *Aus Politik und Zeitgeschichte* 21 اكتوبر 2002 ص 38-31 .

<sup>24</sup> إقبال أحمد : "الإسلام والسياسة" ; الشكر م خان : "Islam . السياسة و الدولة : التجربة الباقستانية" . لندن 1985 . ص 19 . هو يحدد تاريخ فصل الدين عن سلطة الدولة عام 945 م . حينما زحف الأمير البوهي معركة سلطة أحمد إلى العاصمة بغداد . وبذلك أتى حكم الخلافة العباسية التي وحدت عالمنها ورضاها سلطة "الإمامية" الإسلامية (أحمد) . حتى أن بعض العلماء يعتقدون بأنف بهذا الفصل .

الحضارة هي مصطلح غربي من القرن التاسع عشر، والأفغاني جلبها إلى العالم الإسلامي. ومعها آزر الوطنية من أجل "الوطن القومي" وهو مصطلح حديث مناقض تماماً للمبادئ الإسلامية.<sup>25</sup>

و إذا أخذنا في الحسبان تفسير أحد و يونغ ، فإن الفوة بين العلمانية السياسية والدين لا تبدو غير قابلة للردم حتى في العالم الإسلامي. فالمكونات الثلاث للعلمانية الغربية – فصل الكنيسة عن الدولة، خصوصية الدين، واللا تدين – بهذا الترتيب يمكن اعتبارها كمقاييس متزقة مع الأخذ بعين الاعتبار الانسجام مع الإسلام.

يقي مبدأ التعارض موجوداً على المستوى الاجتماعي العملي والخاص، عندما نصل إلى فرض النظام المفصل للإدارة بالقوة طبقاً لمجموعة موسعة من الافتراضات الدينية المتصورة سلفاً أو / و المسلمين التقليدية التي أضيفت لتجدد "الواجب الأخلاقي" عملياً، وهذا يحد من الحرية الشخصية للرجال والنساء. الحرية الدينية ، وحرية تغيير الدين له و لها. حرية تحطط الحياة، في الملبس. حرية خرق المخظورات، في النقد و النقد الثاني. حرية اختيار الإلحاد. فإن قلة قليلة فقط من المفكرين المسلمين تدعم حرية الاختيار هذه.<sup>26</sup>

و استناداً إلى معظم المذاهب الغربية ، هذه كلها مظاهر عفة ثانوية لا تقرر بحد ذاتها إذا كان الشخص جيد أخلاقياً أم لا، وإذا ما يجب أن يفتح الشخص حقوقاً معينة أم لا.

بكلام آخر "المفهوم الغليظ" للصلاح ينافس "المفهوم التحيل" للصلاح. فالسؤال على سبيل المثال هو هل أنا أعتبر شخصاً صالحًا فقط إذا اتبعت طقوساً دينية ، أو خضعت إلى نظام ليس معين ، أو اتبعت سلوكاً جنسياً موصوفاً، وهكذا دواليك أو هل يمكن اعتباري شخصاً صالحًا إذا كنت صادقاً فقط ، أو لا أقتل أو أسرق وأشياء أخرى كهذه. وإذا لم أتبع أيّاً من القواعد الألفة الذكر؟ فهل من واجب الدولة فرض مفهوم غليظ أو تحيل للصلاح؟. كلما ازداد مفهوم الصلاح الذي سيسن صرامة كلما ازداد الانقسام في الرأي حتى بين أتباع الدين أنفسهم . فما هو صالح و صواب في السعودية لا يعبر كذلك في دول إسلامية أخرى كسورية ، تركيا أو الدونيسيا. كلما ازداد مفهوم الصلاح صرامة كلما قلل انتشاره.

نحن نعلم من التاريخ أن الثقافة الإغريقية الغربية (الأغروغرافية) تأثرت بشكل كبير بالثقافة العربية الشرقية والعكس بالعكس. كلا العالمين أغانياً و شوها ببعضهما و هما المسؤولان جزئياً عن حالمما اليوم. يجب أن ندرك بأنه في كلا الجانبين عدد من التفسيرات المختلفة ، المدارس الفكرية والمفاهيم السياسية . وما سبق نلاحظ بأن العلمانية ليست مفهوماً مترافقاً و قطعاً، و كذلك الإسلام ولكن بدرجة أقل.

لو سوء الحظ، يبدو أنه في السنوات الأخيرة تحكمت التيارات الأكثر تصلباً وتشدداً من أن تصبح منظورة و مسموعة أكثر في الخطاب الاجتماعي السياسي في كلا الجانبين. والتأثير العظيم للتطرف يشهو الواقع في هذا الإقليم و يمتد إلى أبعد من ذلك، وتجسد ذلك بدون أدنى شك في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. بالرغم من هذا أو فقط بسبب هذا ، المتطرفين أو أبطال اللا تسامح يجب لا يمحوا الفرصة التي يبحثون عنها. فالجهل ، اللا تسامح ، و الاندفاع الديني والسياسي عند كلا الطرفين هي دلالة سيئة للحلول في القرن الحادي والعشرين.

أنا أؤمن بوجود الكثير من العناصر المشتركة ، على سبيل المثال ، الفلسفة الأخلاقية للإنسانية العلمانية و مبادئ التسامح الدينية لم تستند بعد.

الاختلافات قد تبقى، خصوصاً كمفهوم حرية الإنسان. لكن مرة أخرى لن مختلف المفهوم كثيراً إذا فكرنا بالحرية مرتبطة بالواجب الأخلاقي الفطري كما عرضه كانت . الاختلاف يحدث أكثر على المستوى العملي. الأهمية اليوم هي للتغلب على وجهات النظر المسقطة لفاهيم بعضاً البعض. هذه الوجهات الناتجة غالباً عن السياسات اليومية فضلاً عن الانعكاس الفلسفـي، ومتاثرة بالتاريخ الاستعماري و الممارسات الاستعمارية الحديثة للقوى الغربية تجاه الإقليم الذي يسوده العرب المسلمين. فذلك من الأساسي تحديد مناطق الحوار بعناية لإنشاء مصطلحات مشتركة كخطوة أولى.

<sup>25</sup> بيتر مانسفيلد : العرب، لندن 1992 (طبعة ثالثة ) ص 142 . انظر ويلاند (2000) ص 82 ff . كذلك جافيد إقبال ابن صاحب فكرة باكستان عرف الإسلام على أنه "شكل للحياة ..... الذي يجمع غالباً عن المظاهر الدينية التقية ، الاجتماعية ، السياسية ، القانونية ، الاقتصادية ، العسكرية ، الأخلاقية ، الأدبية ، الفنية ، النسوية ، الفلسفية والعلمية ". كما دعا الإسلام حضارة . ولكن هذه كانت مناظرة محضة سياسياً لتبرير انتقال باكستان عن الهند و إنشاء دولة باكستان الإسلامية. هذه كانت فكرة غربية جداً عن الوطنية العرقية وكرد على الاستعمار البريطاني للهند.

جافيد إقبال : Der Islam schuf Pakistan, in: Rolf Italiaander (ed.): Die Herausforderung des Islam: Ein ökumenisches Lesebuch, Göttingen 1987 ص 121

<sup>26</sup> محت أركون في محاضر ذ في المعاشرة في المعتقد الفرنسي سنت 2004

ولردم الفجوة الفكرية على الأقل بين النظارات الدينية والعلمانية فإن المبدأ التالي سيكون كدليل معتدل للحوار بين الناس من مختلف الخلفيات الثقافية والمذاهب الأيديولوجية، وكتصور للحياة معاً في أي ثمودج معطى . و القيمة الأساسية يجب أن تكون التسامح. و إلا ستصبح القيم بلا قيمة، إلا في الحدود الضيقة للفرد. ولكن وهدف الحافظة على مبدأ التسامح من ضعفه المتصل أمام المذاهب المتشددة ، النسبة ، التضليل ، الاستبداد، واحداً والوحيد الذي يجب أن يضاف مظهراً للمعيار المسبق التصور . عندها فقط يصبح المبدأ " التسامح القائم ". هذا يعني في أي سياق للكلام : التسامح نحو المتساغين و موجه خوفهم فقط. يمكن اعتبار هذا مبدأ شاملًا يتفق الجميع عليه، مستقلاً عن اختلافات مستقبلية في الرأي حول القيم ، الأيديولوجيات الخ .

المغزى من وراء مصطلح " التسامح القائم " محدد في فكرة " الديموقراطية المقاومة ". وهذا المفهوم هو جزء من القانون الألماني المؤسس حيث يسمح بمحظ الأحزاب السياسية في ظل الديموقراطية إذا كانت أهدافها تسعى لتدمير الديموقراطية. هذا درس من تجربة الديموقراطية الضعيفة خلال جمهورية ديار ( 1918 - 1933 ). حيث سمح النظام هتلر بالاستيلاء على السلطة بطريقة دستورية و ديموقراطية. ومن ثم أنشأ نظام الرعب النازي وأبطل المبادئ التي مكنت نموذه السياسي.

فمبداً " التسامح نحو المتساغين " قد يطلق شارة النقد من قبل الأشخاص الذين يحتاجون عن اللاهوت المسيحي. فقد يستشهدون بمفهوم المغفرة ويفكرة أن المسيح جلس كذلك مع العاصين والأعداء.<sup>27</sup> ردي هو إذا جلس المرء مع " العاصين "، فهذا يدل على أنهم مستعدون للإصلاح والتحدث إليك. هذا يعني بأن " العاصين " تخلىوا عن موقفهم الأصلي.

أما حصره ب " نحو المتساغين " يظل ضرورياً لأن المطرفين يميلون إلى الإصرار ورفع أصواتهم بشكل أعلى من المعتدلين بطبيعة وجهات نظرهم. فحوارات المطرفين أقل خلافية وتحتاج إلى جهد فكري أقل. فشطاء اللا تسامح يفرضون الأشياء على الآخرين، أما المتساغون فلا. وهكذا نصل إلى نقطة حيث يبعث مناصرو اللا تسامح بتوارن المجتمع. إن الأمر يعتمد دائمًا على عدد " العاصين " الموجودين، وإذا بقينا في هذه الصورة . فيما لو ثمن المطردون بسبب دأبهم المستمر، من السيطرة على بنية المجتمع وبالتالي على المؤسسات السياسية، فإننا نصل إلى لحظة حيث لا ينفع الكلام حينها، ويصبح من الضروري تطبيق مظهر المقاومة. وإلا سوف نشهد المزيد من الموت بجمهوريات ديار ، ولكن على نطاق أوسع أو في جوارنا. حينها لن يبقى أي خيار بين المطرد والمعارض الآخرين. وبالتالي لن يجلس المطردون مع أي " عاصين ". وبغرض منع أي سوء فهم أود أن أشير : من ناحية أنا وصفت مفهوم التسامح التوسي للعلمانية الغربية بالمقارنة مع التسامح الإسلامي من وجهة النظر الغربية. و من ناحية أخرى استخدمت مصطلح التسامح لإنشاء مبدأ " التسامح موجه فقط نحو المتساغين ". وهذا لا يعني بالطبع تعريفاً بأن الغرب متسامح، وبالتالي الأفكار الغربية والأفعال يجب أن تكون متتساغة دون شروط مسبقة. فهذا مساران مختلفان تماماً للأفكار.

هناك نقاشتان يجدر ذكرهما هنا. الأول، هناك فجوة دائمة بين النظرية والتطبيق، وبالتالي يجب تدقير المبادئ والتحقق منها في كل حالة منفردة من التفاعل. ومناقشاتي تتركز بشكل رئيسي على تاريخ الأفكار. ثانياً لقد شرحت المبادئ الفلسفية المستونة في الدساتير، و إلى حد كبير ، في الممارسة السياسية للعديد من الدول الغربية. ولكن ما هو صالح داخل هذه الدول وجزء من فهمهم لذاته لا يطبق بالضرورة في تفاعلهما مع الآخرين، وخاصة مع العالم المسلم والعربي. وكما أسلفت أعلاه القيم التي تحملها الدول الغربية في بلدانها غالباً ما تتطلب في مستعمراتها و بطريقة ما هذا صحيح حتى يومنا هذا.

هذا التضارب هو إشكالية بارزة في تعامل الولايات المتحدة مع الشرق الأوسط. بول ولكسون. حبر في الإرهاب في جامعة سانت أندروز في اسكتلندا، وجد الكلمات الصحيحة عندما مارس النقد ذاتي ضد دول الغرب الحالية. حين قال بأن الغرب لا يمكن أن يربح القتال ضد الأصوليين والإرهاب بالعنف المضاد وقوانين الطوارئ التي تذكر حقوق الإنسان لتشكل وتدعى وفي الوقت نفسه تطبق معايير مزدوجة في القانون الدولي. بدلاً عن ذلك قال، على الغرب أن يركز مرة أخرى على " المعركة الفكرية " ويشترك معه تراثه الفلسفى في اللعبة الذي أنتج مفهوم التسامح، التحرر، الدعوة إلى حقوق إنسان شاملة، دور القانون الخ.<sup>28</sup>

وهكذا يمكننا أن نقول بأن الغرب واقع في أزمات فكرية تشمل تحدي القيم، وليس العالم الإسلامي فقط. وتنظر هذه الأمثلة بأنه يجب أن نميز وبعناية بين الأحداث السياسية التي قد تعزل كلاً الطرفين من جهة، والمبادئ الفلسفية من جهة أخرى الناتجة عن توارث الأفكار المتعلقة بها. في ضوء الوضع السياسي الحالي فإن الحوار التزيم تابع و ضروري.

<sup>27</sup> أدرين بيذا الطرح ليوجن سشنغ-دايوس خلال نقاش حول هذه النورقة في المركز.

<sup>28</sup> البروفيسور بول ولكسون رئيس مركز دراسات الإرهاب والعنف السياسي في جامعة سانت أندروز (اسكتلندا). خلال كلمة ألقاها في مؤتمر رابطة العلوم السياسية الليتوانية في التكوان، المملكة المتحدة في 7 أبريل 2004.

( قام بالترجمة من الإنجليزية أحمد عبد تفاريق ، دمشق )